تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواجهة المنافسة
"حالة القطاع الزراعي الجزائري"

د/ محمد رجراج
رئيس المركز الجامعي غرداية

قبل التطرق إلى عملية تأهيل المؤسسة الاقتصادية الزراعية في الجزائر لابد من طرح السؤال التالي هل توجد لدينا مؤسسات اقتصادية زراعية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، لاسيما أن الاقتصاد الجزائري عاجلا أم أجلا ينظم إلى المنظمة العالمية للتجارة ناهيك عن تطبيق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، وصولا إلى تحقيق المناطق الحرة لدول بحر الأبيض المتوسط عام 2010، وبناءا على هذه المتغيرات الدولية الأحادية القطب التي تعمل على جر اقتصاديات الدول المتخلفة ومنها الاقتصاد الجزائري لتصريف منتجا ا النهائية بحكم المزايا التنافسية، وعليه يمكن طرح السؤال التالي هل يوجد مخطط تأهيلي يعمل على تأهيل المؤسسة الاقتصادية الزراعية، للإجابة لابد من تشخيص المؤسسة الاقتصادية الزراعية الصغيرة و المتوسطة.

أهمية الموضوع:

تركزت عملية تأهيل وإعادة التأهيل المؤسسات الاقتصادية الزراعية على حجم المؤسسة الاقتصادية الزراعية، انجر عن ذلك توسيع عملية تجزئة الأراضي الزراعية دون مواكبة تأهيل اليد العاملة الزراعية، وغياب تكييف الجانب الإداري و المالي، والتسويقي الذي حال دون رفع القدرة التنافسية يصبح بذلك القطاع الزراعي في خطر لاسيما بعد دخول المنتجات الزراعية المتجانسة في إطار تطبيق الشراكة مع الدول الإتحاد الأوروبي للجزائر بلد مستورد بدرجة الأولى وضعيف في صادراته، فالتحليلات القائمة تقول أن الجزائر مرتبطة بالسوق العالمية، 70% من التجارة الخارجية نحو الإتحاد الأوروبي التي تعتبر الممول الأول بالمقابل فالجزائر تساهم بنسبة ضعيفة في التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي، وتحسبا لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، حتى يتحدى القطاع الزراعي هذه الرهانات، لابد من إعداد مخطط تأهيلي إستراتيجي للعمل على استمرارية تحسين الأداء لليد العاملة الزراعية التي تعتبر نتاج القدرة التنافسية في السوق الداخلية و الخارجية وتحافظ على توازن المؤسسة.

الهــدف:

رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الزراعية سواء في السوق الداخلية أو الخارجية يعزى ذلك إلى التأهيل المخطط والمستثمر للمؤسسة الزراعية حتى تكون ذات فعالية اقتصادية مستمرة تحافظ على مركزها التنافسي و العمل على تحسين استمرارية الأداء للقوى العاملة الزراعية لترشيد الإدارة في رفع الكفاءة الاقتصادية الزراعية التي تحدد الأسعار التنافسية في ظل إتفاق الشراكة مع الدول الاتحاد الأوروبي وصولا إلى تحقيق المناطق الحرة 2010.

تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

إذا كان الاختلاف في تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة يرجع بالدرجة الأولى إلى الأسس المميزة للنشاط الاقتصادي لكل دولة على حدى، يصبح بذلك تعريف المؤسسة قانونيا أو إداريا بينما تبقى العناصر المشتركة لكل من عنصر العمل، رقم الأعمال، رأس المال المستثمر في تحديد حجم المؤسسة سواء كانت مصغرة أو صغيرة أو متوسطة، وبحكم توقيع الجزائر على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ببولونيا، أخذت بالتعريف السائد للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة لدول الاتحاد الأوروبي في أفريل 1996 وعليه أخذ المشروع الجزائري بالقانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولاسيما تطبيق المادة 4 منه تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأ ا مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.

ـ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي2 مليار دينار جزائري أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 500 مليون دينار جزائري تطبيق هذا القانون يعتبر بمثابة تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي بدلا من الاعتماد على حجم الإنتاج الموسع الذي اعتمدت عليه مخططات التنمية السابقة في ظل ضعف التحكم في الجانب الفني والإداري للإنتاج الموسع، الذي يرجع إلى ضعف الأداء القوى العاملة الزراعية لإدارة الإنتاج الموسع أو حجم الإنتاج الكبير.

نشأة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي:

عرف القطاع الزراعي تحولات متعددة، في منهجية نظام الإنتاج، لاسيما بعد تطبيق التعليمية الرئاسية رقم 14 المؤرخة في مارس 1981 المتعلقة بإعادة الهيكلة الكلية لقطاع الزراعة بغية تنظيم الهيكل العقاري للأراضي الزراعية بعدما كان يعاني القطاع من مساحات زراعية تفوق 1000 هكتار دون استغلالها كلية من قبل المنتجين الذين يجهلون الطرق الفنية و الإدارية لنظام الإنتاج الموسع، فكانت عملية إعادة الهيكلة بمثابة تأهيل القطاع الزراعي في شكل وحدة اقتصادية زراعية كوحدة تهدف إلى تحقيق الربح والاستمرارية، وعلى الرغم من تجانس العقاري للوحدة الإنتاجية لم تستمر بفعل تطبيق القانون 87-19 المؤرخ في 08 نوفمبر 1987 المتعلق بإعادة هيكلة ثانية للقطاع الزراعي العمومي الذي يمثل 37% من الأراضي المستعملة في الفلاحة أي 2.8 مليون هكتار إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة تم تقسيم 3264 مزرعة ذات حجم الإنتاج الكبير إلى 22356 مؤسسة زراعية متوسطة و5677 مؤسسة زراعية صغيرة (مستثمر فلاحية جماعية، مستثمر فلاحية فردية).

تعريف المؤسسة المصغرة والصغيرة و المتوسطة في القطاع الزراعي:

تعريف المؤسسة المصغرة والصغيرة و المتوسطة تطبيقا للمادة 4 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 بأنها مؤسسة إنتاج مهما كانت طبيعتها.

القطاع الزراعي جزء من النشاط الاقتصادي يتكون من وحدات إنتاجية سواء في شكل وحدات إنتاجية تابعة للقطاع الخاص أو مستثمرات زراعية جماعية أو فردية تابعة للقطاع العام، تعمل على إنشاء قيمة مضافة كباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى تصبح بذلك المستثمرات الزراعية مؤسسات زراعية، بينما يبقى تعريف المؤسسة الزراعية خاضعة إلي عنصري أساسين هما حجم المساحة الزراعية ورأس المال المستثمر ناهيك على عنصر العمل ورقم الأعمال، كما أن اختلاف العناصر السابقة يؤدي إلى اختلاف الوسائل أو النماذج الإدارية و المالية و الرقابية المتبعة في أداء إدارة المؤسسة الزراعية، وعليه يمكن تصنيف المؤسسة الزراعية وفق حجم المساحة (الرقعة الزراعية) كالآتي:

المؤسسة الزراعية الكبيرة: تتميز المؤسسة الزراعية الكبيرة بحجم المساحة الزراعية التي تفوق 100هكتار، و البالغ عددها 5305 وحدة إنتاجية تستغل 990774 هكتار أي ما يعادل 11.7 % من المساحة المستعملة في الزراعة (S.A.U).

المؤسسة الزراعية المتوسطة: تتراوح مساحتها بين 10 إلى 50 هكتار قدر عددها 231110 وحدة إنتاجية تغطي مساحة زراعية 4.381.437 هكتار أي حوالي 25 % من المسافة المستعملة في الزراعة (S.A.U).

المؤسسة الزراعية الصغيرة: تبلغ عدد الوحدات الإنتاجية الصغيرة التي تقل مساحتها عن 10 هكتار 437.000 هكتار عام 1958 وبفعل التجزئة الناتجة عن الإرث وصلت إلى 818.238 وحدة إنتاجية صغيرة .

مستثمرة فلاحية جماعية = مؤسسة متوسطة.

مستثمرة فلاحية فرديـــة = مؤسسة صغيـــرة.

المؤسسة الزراعية المصغرة: تتراوح مساحتها أقل من 167180 وحدة إنتاجية تتربع على مساحة 70516 هكتار أو ما يعادل 0.8 % من المسافة الزراعية المستعملة (S.A.U).

واقع تأهيل المؤسسة الزراعية:

اختلاف حجم المؤسسة الزراعية ينعكس كلية على نظام الإنتاج المتبع، أي على طرق الإنتاج المستخدمة لهذا تبقى إشكالية حجم المؤسسة الزراعية أحد المتغيرات المستقلة في التأثير على دالة الإنتاج وعليه أصبح تأهيل المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة محفزا

للاستثمارات الزراعية وسهولة التحكم في التسيير من خلال نظام إنتاجي يعتمد كلية على تكثيف الإنتاج بفعل استخدام الكفء للموارد الأرضية و المائية و التكنولوجية مع تطوير الإدارة التي تعتبر نتاج القوى العاملة الزراعية هذه الأخيرة مازالت دون المستوى الإنتاجية المطلوبة نسبة الانخفاض – 4.6 % مقارنة مع المغرب ارتفعت بنسبة 12.5%.

إنتاجية العمالة الزراعية

	1995	2000	2001	2002	% 2002/2001
الجزائر	1823	1820	2055	1960	%4.6 -
المغرب	1153	1085	1211	1362	%12.5

المرجــع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد في سبتمبر في 2004 ص 268 الإنتاجية الزراعية = متوسط قيمة حصيلة الناتج الزراعي / عدد العاملين الزراعة.

بينما بلغت الكفاءة الاقتصادية 0.39 % في الجزائر سنة 2002 مقارنة مع المغرب التي وصلت إلى 0.47 يرجع هذا الانخفاض في الإنتاجية و الكفاءة الاقتصادية إلى ضعف كفاءة وقدرة القوى العاملة الزراعية، بغياب التكوين المستمر والإرشاد لاسيما إن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي أدى دون توسع الاستثمار الزراعي، وبالتالي تدني استخدام وسائل الإنتاج الحديثة التي تتطلبها الزراعة المكثفة كما أن عدم توازن انتشار المؤسسات الزراعية ترتب عنه في تعقيد عملية التأهيل لليد العاملة حتى تستفيد من برامج الإرشاد الزراعي ومعرفة مستجدات التطور التكنولوجي و الإداري لاسيما هذه الأخيرة لم تواكب نظام الإنتاج الحديث ، الذي يتطلب المرونة في عملية الإقراض أوالاعلام بالدعم الذي تقوم به الحكومة ، وكذا التسويق و الترويج ، أن عملية التأهيل لم تاخذ بمخطط تأهيلي يسمح بترقية المؤسسة الزراعية إلى مستواها التنافسي.

الكفاءة الاقتصادية الزراعية

	1995	2000	2001	2002
الجزائر	0.38	0.35	0.4	0.39
المغرب	0.36	0.38	0.44	0.47

التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2004 ص 268

الكفاءة الاقتصادية = نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي / نسبة القوى العاملة للزراعة

يتضح مما سبق أن عملية التأهيل و إعادة تأهيل المؤسسة الزراعية بقيت محصورة في الموارد الأرضية ابتدءا من عملية إعادة هيكلة الأراضي الزراعية التي تعتبر المرحلة الأولى لتأهيل القطاع الزراعي حتى جاءت المرحلة الثانية إعادة لتأهيل القطاع بتطبيق القانون 87 - 19 المؤرخ في 08 نوفمبر 1987، إذ تم من خلال المخطط الوطني للتنمية الزراعية الريفية على إعادة تأهيل قرابة 307000 مستثمرة زراعية، غير أن ثلث هذه المستثمرات فقط قادرة على البقاء و التعامل مع البنوك اقتصاديا، بينما تبقى الأخرى تعاني من الموارد المالية في تنفيذ مشاريعها وتطويرها، وبذلك تبقى عملية التأهيل للمرحلة الثانية ترتكز على حجم المساحة الزراعية دون الأخذ بباقي المتغيرات الأخرى التي تعمل على تأهيل المؤسسة الزراعية و المؤثرة على نظام الإنتاج، منها البحث العلمي و الإرشاد الزراعي في تطوير واستخدام التكنولوجية برفع الكفاءة الإنتاجية للعامل الزراعي كما يجب الاخذ بالمتغيرات الأخرى وهو التحكم في الوسائل الإدارية و المالية والرقابة لغرض ترشيد إدارة المؤسسة الزراعية في رفع الكفاءة الاقتصادية، كما يجب الأخذ بالعنصر البشري الذي هو نتاج عملية التأهيل، إذا تمثل نسبة القوى العاملة في الزراعة 23.8 % سنة 2002 بعدما كانت 25.4 % سنة 1995 يرجع هنا الانخفاض إلى انتقال القوى العاملة إلى القطاع الخدمات ارتفعت نسبة من 51.6% سنة 1995 إلى 56.9 % سنة 2002، القطاع الزراعي عرف تراجعا في انخفاض مستوى التأهيل لليد العاملة 65% من رؤساء المستثمرات ليس لهم مستوى دراسي، 29% لديهم مستوى ابتدائي أو إكمالي في حين لاتزيد نسبة العاملين الذين مستواهم الجامعي 1% ، انجر عن ذلك عدم تكيفها مع التطور السريع للتكنولوجية و متطلبات نظام الإنتاج الحديث على الرغم من دعم اقتناء العقاد الزراعي، بنسبة تتراوح بين 15% إلي 20% من خلال البيع الإيجار، ناهيك عن التركب العمري للقوى العاملة أكثر من 597970 فلاح تفوق أعمارهم 50 سنة أي ما يعادل

80% من عددهم الإجمالي ، قدر الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 70 سنة 154650 ، في حين التي يقل أعمارهم من 30 سنة 7 % من إجمالي عمال الفلاحة .

بعد أربعة سنوات من في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية و الريفية في تكثيف الإنتاج، إن تراجعت إنتاجية العامل الزراعي سببها ضعف الأداء إذ بلغ نصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي 186 دولار سنة 2003 بينما نصيب الفرد المغربي 267 دولار يرجع هذا التباين إلى اختلاف طرق الإنتاج المتبعة، إن القطاع الزراعي الجزائري مازال يعتمد على الزراعة المطرية التي تحول دون الاستخدام الكفء، وحجم المساحة الزراعية، تبلغ المساحة الزراعية المروية 560 ألف هكتار سنة 2002 بينما تبلغ المساحة الزراعية في المغرب 1345 ألف هكتار، هذا ما يؤدي بنا القول إن نقص الموارد المائية وسوء استغلالها له تأثير مباشر على نظام النتاج.

إن عدم تأهيل المؤسسة الزراعية سببها ضعف أداء العاملين أمام العدد الكبير للمؤسسة الإنتاجية كما أن تدني استخدام مدخلات الإنتاج يبين مدى تأثير الزراعة الرأسية على الإنتاج، انخفاض نصيب الفرد/ هكتار من 0.28 % سنة 1995 إلى 0.25 % سنة 2002 مقارنة مع المغرب 0.33 فرد/ هكتار يرجع هذا التدني في انخفاض نصيب الفرد الجزائري إلى الزحف العمراني للمدن، تحويل المستثمرات الزراعية عن طابعها الأصلي، ناهيك عن المساحة المهددة بالتصحر تقدر 230 ألف كم² تمثل نسبة 9.7% من المساحة الإجمالية، كما إن عملية الحرث العشوائي لسهوب زادت في تراجع المساحات الرعوية، وتوسع الزحف الرمال للمنطقة السهبية كما كشف السيد وزير الفلاحة عن تحويل 130 ألف هكتار من اخصب الأراضي الزراعية منها 1500 هكتار حولت للأشخاص، والباقي للهياكل القاعدية، في ظل غياب القانون التوجيهي الزراعي ليكون الإطار القانوني الذي سيتكفل بالزراعة و بشكل أنواع الأراضي فان تأخير صدور القانون العقاري يعزى إلى عدم انطلاق مسح الأراضي العام على الرغم وجود المرسوم التنفيذي رقم 93-123 المؤرخ في ماي 1993 عملية مسح الأراضي وجرد العقار، من قبل المؤسسات الأمنية أو حتى فرقة خاصة بحماية العقار الزراعي.

إن تدني إنتاجية العامل الزراعي سواء كانت على مستوى الإنتاج الرأسي أو الأفقي اثر بشكل مباشر على حجم الإنتاج الكلي عجز في الميزان التجاري الغذائي، على الرغم من التحسن النسبي للصادرات الزراعية إذا ارتفعت من 118 مليون دولار سنة 1995 إلى 127 مليون دولار زيادة 7.6 % وهذا خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يرجع الاستقرار الاقتصادي و السياسي للمجتمع الريفي، كما تراجعت الواردات من 3602 مليون دولار سنة 1995 إلى 2951 مليون دولار سنة 2002 أي نسبة 18 % تبقى الأهداف الاستراتيجية التقليدية لم تتحكم في نمو الإنتاج لتغطية بعض الموارد الاستراتيجية منها الحبوب، الحليب التي يشهد فيها الارتفاع الأسعار العالمية تمثل واردات الحليب ومشتقاته 808 مليون دولار أمريكي سنة 2004 ومن المنتظر أن يزيد التصدير وفق القواعد الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة، تعتبر الجزائر اكبر دولة تابعة غذائيا بلغت قيمة الواردات 3.57 مليار دولار أمريكي سنة 2005 مقابل 3.59 مليار دولار أمريكي سنة 2004، وحسب إحصاءات المركز الوطني للإحصاء ارتفاع مستوى في واردات القمح الدقيق و الفرينة بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي، 735 مليون دولار أمريكي الحليب ومشتقاته، السكر 273 مليون دولار هذا الارتفاع يعزى إلى نظام الحصص الذي اعتمدته اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ انطلاقا من شهر سبتمبر 2005، وكذا وفق القواعد الجديدة للمنظمة العالمية للتجارة، دف إلى رفع القيود الجمركية و الإدارية، ورفع دعم الصادرات في ظل هذه التحولات العالمية لتحرير التجارة الخارجية يجعل المؤسسة الزراعية أن تكون في مستوى التحدي لقرارات المنظمة العالمية للتجارة، وهذا لايتم إلا في حالة تأهيل المؤسسة الزراعية بعد تشخيصها كما سبق ذكره ووضع مخططات تأهيلية لاستمرارية تحسين أداء إدارة المؤسسة .

تأهيل المؤسسة الزراعية:

بعد تطرقنا إلى تأهيل وإعادة تأهيل المؤسسة الزراعية التي كانت تنحصر على حجم المؤسسة الزراعية و الابتعاد عن الحجم الكبير للإنتاج، و التركيز على التوسع الرأسي للإنتاج على المؤسسات الزراعية الصغيرة و المتوسطة وهذا يعني إن عملية التأهيل تعمل على جود بدائل أو نماذج تجعل المؤسسة الزراعية في وضع افضل مما كانت عليه، أي رفع أداء إدارة المؤسسة الزراعية من خلال مختلف وظائفها غير أن واقع المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة لا يفصل بين العمل الإنتاجي و الإدارة وذلك بحكم ارتباط العمل بالملكية وكذا صعوبة التسيير الجامعي للمؤسسات الزراعية المتوسطة سيؤدي حتما إلى ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة الزراعية، إن أداء إدارة

المؤسسة يتوقف على مدى تأهيل المؤسسات الإدارية و المالية والرقابة و التسويق المحاسبية التي تعمل على ترشيد التكاليف وصولا إلى الكفاءة الاقتصادية التي تعكس مدى القدرة التنافسية للمؤسسة الزراعية أمام المنتجات الأجنبية المتجانسة.

إذا كانت ميزة التنافسية الناتجة عن الموارد الاقتصادية التي يحظى ا الاقتصاد الجزائري، تبقى المزايا التنافسية المؤثرة على الاقتصاد الجزائري مع انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يؤدي بنا القول بأن الميزة التنافسية للموارد الاقتصادية لوحدها لا تعمل على تأهيل المؤسسة الزراعية بقدر ما يجب رفع كفاءة العنصر البشري من استخدام و التحكم في التكنولوجية مع تطوير الإدارة (الخدمات) - الفكرية الإبداعية- حتى تجعل من المؤسسة الزراعية ذات فعالية اقتصادية مستمرة الأداء لتحقيق تلبية احتياجات العملاء و القدرة على إشباع رغبا م سواء على مستوى أسواق المحلية أو العالمية، إن تحسين أداء المؤسسة الزراعية هو نتاج العنصر البشري الذي يعمل على تنمية قدرات المؤسسة التنافسية، وتحقيق نظام الجودة الشاملة لضمان استمرارات تدفق السلع و الخدمات وتسويقها وفق مرونة الطلب عليها.

تأهيل المؤسسة الزراعية في إطار الشراكة الأوروبية و المتوسطية:

عرفت سنة 1976بداية اتفاقية التعاون الاقتصادي الجزائري مع السوق الأوروبية وتمت عملية التطبيق سنة 1978 تشجيع المبادلات التجارية بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي وصولا إلى تحقيق المناطق الحرة 2010، إن اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي سنة 2001 يعتبر من أهم الاتفاق و الجزائر قادمة إلى الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة، فالاقتصاد الجزائري عرف تغيرات جذرية منها تحرير التجارة الخارجية منذ سنة 1988 مرور بالانظمام إلى اتفاقية برشلونة (التعاون الأورو متوسطية) سنة 1995 وتمت المصادقة الأخيرة للمجلس الأمة و البرلمان 2005 على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي استجابة للمتغيرات الدولية منها تحرير التجارة الخارجية لاسيما أن حدة عجز الميزان التجاري الغذائي يجعل من تحرير التجارة الخارجية على المنتجات الزراعية الأساسية لصالح دول الاتحاد الأوروبي التي سنت القوانين الجمركية تتماشى مع شروط اتفاقية الشراكة ، بينما عرف الاتحاد الأوروبي جولات طويلة مع المنطقة العالمية للتجارة فيما يخص السياسة الزراعية الأوروبية التي دامت أكثر من عشرة سنوات بين المد و الجزر في التفاوض من اجل دعم السياسة الزراعية، وبالتالي دعم الصادرات الزراعية الأوروبية و الدخول في شراكة اورو متوسطية مع دول العالم الثالث ومنها الجزائر التي أبرمت الاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في شهر سبتمبر 2005 زاد في تدهور الصادرات الزراعية مقابل الارتفاع الشديد للواردات الزراعية، لهذا فان عملية التأهيل للمؤسسات الزراعية منذ سنة 2000 بداية الإنعاش الاقتصادي لم تعمل على تحسين إدارة المؤسسة الزراعية يعزى ذلك إلى غياب مخطط تأهيلي لم يكيف إدارة المؤسسة الزراعية مع الواقع الاقتصادي لاسيما إشكالية القروض وعلاقتها بالعقار الزراعي الذي لم يفصل فيه اثر بشكل مباشر على فعالية أداء المؤسسة وبالتالي على القدرة التنافسية، ترتب عن ذلك تحفيز البنوك التجارية على تشجيع الاستيراد المواد الغذائية بدلا من عملية الاستثمار، حسب السيد بركات وزير الفلاحة يستبعد دخول المنتجات الزراعية الأوروبية على الرغم من الإعفاءات بلاشك الجزائرية تكون منفذا للمنتجات الأجنبية إذا كان العرض غير مرن للمنتجات المحلية ، مع الاخد بالرشادة الاقتصادية في التكاليف التي تكون حافزا أساسيا للمنافسة، إذا كانت عملية رفع القيود منها الرسوم والحقوق الجمركية بالنسبة للصادرات البينية الممنوحة من الدول الأوروبية للاقتصاد الجزائري لايعني هذا المساس بالسياسة الزراعية الأوروبية، بلغت قيمة الصادرات المليار دولار في حين ارتفعت الواردات بحوالي 60% من الوردات الغذائية لتغطية العجز الغذائي منها 90 % تأتى من الاتحاد الأوروبي، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أعطت من خلال الإعفاءات من الرسوم و الحقوق وتطبيق نظام الحصص في زيادة الواردات الزراعية، في تحقيق المبادلات التجارية في اقتصاد مازال يعاني من مشاكل حادة التي تتطلب تأهيل المؤسسة حتى يكون في مستوى التصدير وصولا إلى تحقيق منطقة حرة 2010، غير أن غياب نموذج إداري و مالي ومحاسبي وتسويقي و رأس المال الوطني (الخاص) وعدم تكييف الإدارة وانتشار الأمية في وسط القوى العاملة الزراعية لم يشجع عملية التأهيل الشامل للمؤسسة الزراعية إذا كان تأهيل القطاع الزراعي عن طريق الاستثمارات الأجنبية لإستصلاح 30 ألف هكتارإذا لم تراقب هذه الاستثمارات بلا شك تعمل على است اف الموارد المائية الجوفية غير المتجددة، وكذلك مكونا ا العضوية للتربة ناهيك عن منافسة المؤسسات الزراعية في الأحد الطويل إذا كانت الشراكة تعرف المتعاملين الاقتصاديين على الأسواق العالمية هي ميزة إيجابية لصادراتنا غير

أن الواقع للسياسة الزراعية الأوروبية هي سياسة مرصدة تعمل على فرض القيود في حالة المساس بمنتجا ا، وهذا لايشجع المنتجات الزراعية للتصدير لاسيما أن نسبة كبيرة من المعاملات التجارية تمنح دول الاتحاد.

الخاتمـ ـ ـة:

تأهيل القطاع الزراعي مازال لم يتجاوز إشكالية العقار الزراعي الذي أصبح يضم عدد كبير من الوحدات الإنتاجية، دون مواكبة تأهيل باقي المتغيرات الأخرى المؤثرة على دالة الإنتاج منها العنصر البشري الذي أصبح بعيدا كل البعد على تحسين أداء إدارة المؤسسة الزراعية لمواجهة المنافسة التامة المفروضة على الاقتصاد الجزائري، الذي انظم إلى اتفاق الشراكة الأورو متوسطية تمهيدا للدخول في المنظمة العالمية للتجارة لتفتح على الأسواق العالمية التي تعتبر ميزة أساسية لتعريف المتعاملين الاقتصاديين ذه الأسواق، إن نظام الإنتاج المكثف يتطلب استخدام كفاءة للموارد الاقتصادية لتحقيق الرشادة في التكاليف هذه الأخيرة أصبحت تميز اقتصاديات الدول الكبرى لاكتساب المزايا التنافسية، إذا كان اختيار الحجم الصغير للرقعة الزراعية لدفع الاستثمارات في مجال الزراعة غير أن غياب الرأس المال الوطني وعدم ووجود مسح للتركيبية العمرية التي أصبحت تفوق 60 سنة مما يؤثر على عملية التأهيل القوى العاملة الزراعية ضرب من الخيال إذا لم يشجع الإطارات الشابة الدخول في ميدان النشاط الزراعي ، حتى نتمكن من الأداء المستمر للوحدة الإنتاجية في ظل المنافسة التي تعتمد على ربط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية .

إن تأهيل المؤسسة لابد إن تخضع لمخطط تأهيلي شامل لكل المؤثرات الخارجية لاسيما ووجود إدارة مؤهلة في تشخيص المؤسسة الزراعية و الأخذ ا، وكذا التسويق الذي لم يدمج مع متطلبات السوق المحلية و العالمية، لهذا فإن دخول الاقتصاد الجزائر في الشراكة له تأثير ايجابي في حالة وجود فرص الاستثمارات حتى لا تكون عائقا على النمو الاقتصادي و الاجتماعي.

المراجـ ـ ـ ـع

الفكر البرلماني مجلس الأمة الجزائر العدد جويلة 2005.

الظرف الاقتصادي و الإجمالي للسداسي الثاني ا لس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي من سنة 1999

التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر (أيلول) 2004.

عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو .

م.د/ نضال رشيد صبري

التخطيط و الرقابة المالية في المنشآت الزراعية ـ المنطقة العربية للتنمية الإدارية.

حـ. إبراهيم العيسوي ـ التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشرا ا دار الشر ووق الطبعة الثانية 2001.